

## دراسة تقييمية لأثار برامج الإنفاق العام على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أ. حفيظ فوزية

جامعة خميس مليانة

### الملخص:

على ضوء ما تشهده الساحة الاقتصادية العالمية من تحولات وتغيرات متتالية وذلك على أكثر من صعيد، أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل إحدى الركائز الأساسية لاقتصادات معظم دول العالم على اختلاف درجة نموها، والبديل الأقوى والأكثر عملي أمام العديد منها لتحقيق معدلات النمو المرجوة وتجاوز المعوقات والتشوّهات الهيكلية التي تطبع اقتصادياتها؛ وذلك نظراً لما تتمتع به تلك المؤسسات من ميزات عدة تمكّنها من الإسهام الفعّال في عملية التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية. وقد كان من الطبيعي أن تسعى الجزائر على غرار مختلف الدول، وانسجاماً مع توجه سياستها الاقتصادية نحو التنوع والانفتاح على العالم، إلى مواكبة هذا الواقع والاهتمام أكثر بقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تبني مجموعة من البرامج الانفاقية الهادفة إلى تهيئة المناخ الملائم لنمو وتطور هذه الصناعات، وذلك خلال الفترة 2001-2014، والمتمثلة في كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).

**الكلمات المفتاحية:** الإنفاق العام، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البرامج التنموية، الانعاش الاقتصادي، سياسة دعم النمو

## مقدمة:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أقطاب التنمية الشاملة، ومدخلاً هاماً من مداخل النمو الاقتصادي، نظراً لما تتمتع به من مزايا وخصائص تمكنها من المساهمة الكبيرة في تحقيق الأهداف التنموية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي؛ وذلك من خلال مساهمتها في تكثيف النسيج الصناعي، وتحسين وتطوير القدرات الإنتاجية، وكذا تخفيض نسبة البطالة وتوفير فرص التشغيل، هذا إلى جانب مضاعفة القيمة المضافة للنتائج المحلي. من هذا المنطلق، أولت العديد من الدول بما فيها الجزائر اهتماماً وعناية خاصين بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عملت منذ نهاية الثمانينات، وتحت ضغط التحولات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من تطبيق لبرامج التصحيح الهيكلي، إلى جانب صعوبة تقويم القطاع العمومي الذي وصلت فيه العديد من مؤسساته إلى أقصى درجات التدهور، إعطاء مجالاً أوسع لدعم تنمية وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وتحلى ذلك بشكل خاص من خلال الإجراءات القانونية والتنظيمية التي أخذت لفائدة هذا القطاع، سنة 2001، كإصدار قانون متعلق بمؤسساته، وكذا إنشاء حاضنات الأعمال، إلى جانب إنشاء صناديق ضمان ووكالات مخصصة لتمويل هذا القطاع، وهذا في إطار السياسة الاقتصادية التوسعية التي انتهجتها الجزائر، وهي سياسة كينزية تهدف إلى حفز النمو الاقتصادي برفع الإنفاق الحكومي، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو، إلى جانب برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

من هذا المنطلق، يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير البرامج الانفاقية العامة على تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014؟

ولإجابة على هذا التساؤل تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

المحور الأول: تطور البرامج الانفاقية العامة في الجزائر (2001-2014).

المحور الثاني: لمحة عن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: انعكاسات البرامج الانفاقية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2001-2012).

المحور الأول: تطور البرامج الانفاقية العامة في الجزائر (2001-2014)

أولاً: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): **programme de soutien à l'économie (PSRE)-la relance**

الجزائر لإعطاء نفس ودفعة جديدة للاقتصاد الوطني. حيث عبر بشكل صريح عن رغبة الدولة في انتهاز سياسة إنفاقية توسعية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز الاستثمارات العمومية

الكبرى. أهداف البرنامج: هناك مجموعة من الأهداف التي تم تسطيرها في إطار هذا البرنامج، تتلخص فيما يلي: ii

- تحسين اداء مستوى النمو،
- القضاء على الفقر من خلال الرفع من القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للمواطنين،
- تدعيم البنية التحتية،
- تحسين وترقية تنافسية المؤسسات،
- محاربة البطالة

### 1- مضمون البرنامج:

خصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي غلاف مالي أولي قدره 525 مليار دينار (أي ما يعادل حوالي 7 ملايين دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي حوالي 1216 مليار دينار (أي ما يعادل 16 مليار دولار) وهذا بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرجة سابقا. iii وقد تم توزيع المخصصات المالية لهذا البرنامج على الأنشطة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: توزيع مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

النسبة المئوية (%)	المجموع	2004	2003	2002	2001	السنوات القطاعات
40.1	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	اشغال كبرى وهياكل قاعدية
38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6	45.0	/	/	15.0	30.0	دعم الاصلاحات الاقتصادية
100	525.0	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر: بالرقمي التيجاني، تقييم اثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2004، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، المنعقد في 11-12 مارس 2013، بجامعة سطيف 1، الجزائر، ص 7.

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم المخصصات المالية لهذا البرنامج موجهة لقطاع الأشغال العمومية وذلك بنسبة 40%، في حين أن التنمية المحلية والبشرية خصص لها نسبة 38.8% من إجمالي الغلاف المالي المقدر ب 525 مليار دج. كما اخذ البرنامج بعين الاعتبار ضمن مخصصاته كل من قطاع

الفلاحة والصيد البحري وكذا دعم الإصلاحات الاقتصادية، وذلك بان خصص لهما مبلغ قدره 65.4 مليار دج، و45 مليار دج على التوالي.

**ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): programme complémentaire de soutien à la croissance (PCSC)** جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية من سنة 2001، وهذا بالخصوص مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطات الصرف الذي سببته ارتفاع أسعار النفط منذ بداية الألفية الثالثة.

**1- أهداف البرنامج:** من بين الأهداف التي كانت مرجوة من هذا البرنامج هي تثبيت الإنجازات المحققة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى:

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي،
- مواصلة تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في عملية النمو الاقتصادي
- رفع معدلات النمو الاقتصادي.<sup>iv</sup>

**2- مضمون البرنامج:** قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة لهذا البرنامج بحوالي 4203 مليار دينار (أي ما يعادل 114 مليار دولار أمريكي) بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق المقدرة ب 1216 مليار دينار ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر ب 9680 مليار دينار (أي حوالي 130 مليار دولار) وهذا بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.<sup>v</sup> وقد شملت مخصصات هذا البرنامج خمس محاور رئيسية كما هي موضحة في الجدول التالي:

**الجدول رقم 02: توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005-2009)**

النسبة المئوية (%)	القيمة المخصصة (مليار دج)	القطاعات
45.5	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.5	1703.1	تطوير المنشآت الأساسية
08.00	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
04.80	203.9	تطوير الخدمة العمومية
01.10	50	تطوير تكنولوجيا الاتصال
100	4202.7	المجموع

المصدر: عماري عمار، محمادي وليد، أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل

والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، المنعقد في 11-12 مارس 2013، بجامعة سطيف 1، الجزائر، ص 8.

يلاحظ من خلال الجدول أن 45.5% من إجمالي مخصصات البرنامج التكميلي كانت موجهة لتحسين ظروف معيشة السكان (مثل السكن، الصحة، الماء، الغاز، الكهرباء...)، حيث قامت الدولة في إطار هذا البرنامج بإنجاز مليون وحدة سكنية، وإنجاز 1280 محطة للتزويد بالماء الشروب، وكذا توزيع الغاز والكهرباء على نطاق واسع. في حين أن 40.5% من المبلغ الاجمالي خصص لإنجاز مشاريع كبرى في مجال المنشآت القاعدية مثل قطاع الأشغال العمومية وقطاع الموارد المائية.<sup>vi</sup> أما قطاع التكنولوجيا والاتصال ودعم التنمية الاقتصادية فلم يحظى بالاهتمام الأوفر حيث خصص له إجمالاً نسبة 13.9% من مجموع مخصصات البرنامج. وهو ما يعني أن هذا البرنامج سار في نفس اتجاه برنامج الإنعاش الاقتصادي.

### ثالثاً: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) programme de

**consolidation de la croissance économique (PCCE)** يندرج هذا البرنامج في إطار ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت بداية مع برنامج الإنعاش الاقتصادي وتواصلت مع برنامج دعم النمو الاقتصادي. وقد جاء هذا البرنامج لتحقيق مجموعة الأهداف نوجز أهمها فيما يلي:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها وعلى الخصوص تلك المتعلقة بقطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه،
- إطلاق مشاريع جديدة،
- الاهتمام بتحسين التنمية البشرية.<sup>vii</sup>

وقد بلغت الإعتمادات المالية المخصصة لهذا البرنامج 21.214 مليار دينار (أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي) بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق والمقدر بـ 9.680 مليار دينار، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ مالي أولي قدره 11.534 مليار دينار بما يعادل 155 مليار دولار أمريكي.<sup>viii</sup> وقد تم توزيع هذا المبلغ على القطاعات الموضحة في الجدول التالي:

### الجدول رقم 03: توزيع مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

المبالغ	القطاعات
3700	السكن
3100	الأشغال العمومية
2000	الموارد المائية
1130	الشيبة والرياضة
1000	التنمية الريفية
886	التعليم العالي

852	التربية الوطنية
619	الصحة

المصدر: عماري عمار، محمادي وليد، مرجع سبق ذكره، ص 10.

ما يمكن إنجازه حول هذا البرنامج، هو مواصلة الجهود التي بذلت في سبيل إرساء قواعد توطيد النمو من خلال دفع وترقية قطاع الأشغال العمومية إلى التوسع والتطور، وكذا دعم كل ما يخص التنمية البشرية باعتبارها الهدف الرئيسي لأي سياسة اجتماعية واقتصادية.<sup>ix</sup>

### المحور الثاني: لمحة عن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

#### أولاً : تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد استمد عناصر تصنيفه وتحديد مفهوم هذه المؤسسات من القانون المعتمد من قبل الاتحاد الأوروبي سنة 1996<sup>x</sup>، وذلك بالمزاوجة ما بين المعايير الكمية (عدد العمال، رقم الأعمال المحقق، المجموع السنوي للميزانية) والنوعية (الاستقلالية)؛ وهو ما يتضح رسمياً من خلال القانون رقم 18/01، حيث نصّ في فصله الثاني من بابه الأول على تعريف هذا النوع من المؤسسات مهما كان وضعها القانوني بأنها: "منشآت تُنتج سلعاً أو خدمات، وتشغّل من 1 إلى 250 شخصاً ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليارين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع ميزانيتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، كما تستوفي أيضاً معايير الاستقلالية بحيث لا يُملك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".<sup>xi</sup> ويمكن تعريفها بشيء من التفصيل في الجدول التالي:

#### الجدول رقم 04: المعايير الكمية المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب

#### القانون التوجيهي رقم 18/01

المجموع السنوي للميزانية (مليون دج)	رقم الأعمال	عدد العمال	المعايير الكمية نوع المؤسسة
10	أقل من 20 مليون دج	9 . 1	مؤسسة مصغرة Micro-entreprise
100	أقل من 200 مليون دج	49 . 10	مؤسسة صغيرة Petite entreprise
500 . 100	200 مليون . 2 مليار دج	250 . 50	مؤسسة متوسطة Moyenne entreprise

المصدر: Les articles 5, 6 et 7 de La loi n°01-18 correspondant au 12 Décembre 2001, portant loi d'orientation sur la promotion de la petite et moyenne entreprise (PME), journal officiel n° 77, Alger, 15 Décembre 2001, p5

## ثانيا: خصائص بنية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

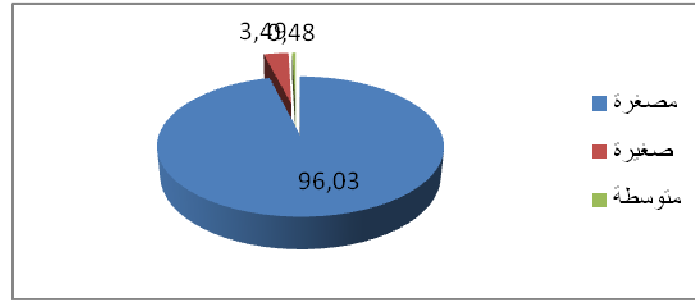
يمكن تلخيص الخصائص التي تتميز بنية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الوقت الراهن في

الأربع عناصر التالية:

### 1. اختلال الهيكل الحجمي

يتميز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بوجود خلل في تنظيمه الحجمي، وذلك بميله الملحوظ نحو المنشآت المصغرة التي تُوظف أقل من 10 عمال، حيث تُمثل القاعدة العريضة والفرقة الغالبة في هيكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية،<sup>xii</sup> وذلك باستحواذها على أكثر من 96.03% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، في حين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تُوظف أكثر من 10 عمال وتلعب دور حيوي في الاقتصاد، لا تُمثل نسبتها مجتمعة أكثر من 3.97%. وذلك كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب معيار الحجم لسنة 2012



المصدر: Ministère de PME/PMI et de l'artisanat, **Bulletin d'information statistique de la pme**, N°22, Alger, 2012, p13.

ويعود هذا الخلل في التوزيع إلى أن أغلبية المؤسسات المصغرة تتميز بسهولة إنشائها لكونها تعتمد على رأسمال محدود وعدد عمال قليل، وكذا وجود عدد من الهيئات التي عمدت السلطات العمومية على تخصيبها لتشجيع ذلك؛ على عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بحجم استثماراتها الكبيرة نسبياً، والذي يتطلب إمكانات ضخمة مما يخلق صعوبة في إنشائها.<sup>xiii</sup>

## 2. الافتقار إلى المؤسسات المتوسطة الحجم

هناك سمة هيكلية أخرى تميز التنظيم الحجمي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يمكن الوقوف عليها بوضوح من خلال الشكل البياني السابق (الشكل رقم 1)، والمتمثلة في الغياب النسبي لفئة المشروعات المتوسطة الحجم، التي لم يتعد نصيبها، 0.48% من إجمالي مؤسسات القطاع. وتُعرف هذه الصفة باسم ظاهرة الوسط المفقود "The Missing Middle Syndrome"<sup>xiv</sup> والتي يشكل وجودها خطورة كبيرة على القدرة التنافسية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، وعلى الاقتصاد بشكل عام، ذلك أن النقص أو الافتقار لفئة الوسط في المنشآت ينجم عنه عدة تبعات أهمها:<sup>xv</sup>

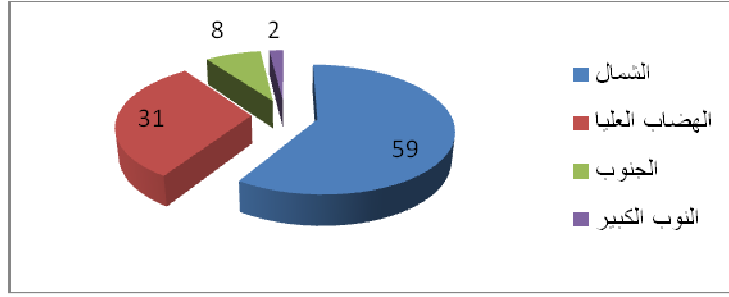
- ضُعب حلقات الربط بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبين المنشآت الكبيرة؛
- افتقار المنشآت الكبيرة إلى المرونة والقدرة التنافسية؛
- تأخر أوجه الكفاءة الأساسية للمشروعات الكبيرة؛
- ارتفاع المحتوى المستورد في الإنتاج؛
- سرعة تأثر الاقتصاد بالانكماشات الاقتصادية التي تُهدد بفقدان كم كبير من الوظائف والطاقات الإنتاجية الوطنية.

3- التركيز القطاعي: يكشف لنا الانتشار العمودي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عن التوجّه الذي تتبعه هذه المؤسسات في نشاطها، حيث تتركز هذه المؤسسات حسب إحصاءات 2012 بأكثر من 48.57% في قطاع الخدمات وبـ 33.85% في قطاع البناء والأشغال العمومية، أما القطاع الصناعي فتتركز فيه بنسبة 16.06%، في حين يبقى حضور تلك المؤسسات في باقي القطاعات لا يتجاوز نسبة 1.51% من مجموع مؤسسات القطاع.<sup>xvi</sup> الأمر الذي يشير إلى أن الظروف التي تُتميّز قطاع الخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية تُعد أكثر جاذبية لرؤوس الأموال الخاصة مقارنة مع تلك التي تُتميّز القطاع الصناعي؛ ذلك على الرغم من أن مؤسسات هذا الأخير هي التي تُبأشر الاستثمار الحقيقي وتخلق القيمة المضافة، مع التأكيد هنا على أن المؤسسات الخدمية وغيرها تظل ضرورية بطبيعة الحال وركيزة أساسية لتنمية الاقتصاد.<sup>xvii</sup>

3. التركيز الجغرافي: الملاحظ وفقاً للتوزيع الجغرافي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الجزائر لسنة 2012، أن هنالك احتلالاً كبيراً في تموضعها ما بين الجهات الأربع للبلاد (وسط، جنوب، شرق وغرب)، إذ تُبين الإحصائيات المقدّمة أن التموطن الصناعي لهذه المؤسسات يبقى دائماً متمركزاً بالمناطق الشمالية التي تسيطر على 59% من مجموع المؤسسات، تليها مناطق الهضاب العليا بنسبة 31%، أما المناطق الجنوبية فعلى الرغم من شساعتها إلا أنها تبقى مهمشة ولا تستحوذ سوى على ما نسبته 10% من هذه المشاريع.<sup>xviii</sup> وهذا كما هو موضح في الشكل التالي:



الشكل رقم 02: التوزيع الجغرافي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم خلال سنة 2012



المصدر: Bulletin d'information statistique de la pme, N°22,

op-cit, p14.

كما تبين لنا الإحصاءات أن قُرابة نصف عدد تلك المؤسسات يتركز نشاطها بصفة أساسية ضمن اثني عشر ولاية تقع شمال الوطن وهي تُمثّل الأقطاب الحضرية والصناعية، وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 05: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالولايات الاثني عشر الأولى

خلال سنة 2012

الولايات	عدد المؤسسات	النسبة المئوية (%)
الولايات الأخرى	198006	47.13
الشلف	10297	2.45
عناية	10679	2.54
باتنة	10679	2.54
قسنطينة	13450	3.20
البلية	14073	3.35
بومرداس	15004	3.57
تيزازة	16969	4.04
سيف	18730	4.46
بجاية	19374	4.61
تيزي وزو	19692	4.69
وهران	24754	5.89
الجزائر	48414	11.53

المصدر: Bulletin d'information statistique de la pme,

N°22, op.cit, p 18

نلاحظ أن عدم التوازن في التوزيع لم يقتصر على الشمال والجنوب، بل حتى ما بين المناطق الشمالية نفسها. وعلى العموم يمكن إرجاع هذا الاختلال في التوزيع، إلى طبيعة التنمية المحلية غير المتوازنة التي جسّدت مبدأ المركزية الاقتصادية والتي أفرزت تباينات واضحة في مستوى النمو الاقتصادي والتطور الصناعي

بين مختلف جهات الوطن، وكذا عدم فعالية السياسات المتعاقبة الخاصة بتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا التي تُعتبر فضاء شبه شاغر لا ينتظر سوى المبادرات في مجال الاستثمار<sup>xix</sup>.

### المحور الثالث: انعكاسات البرامج الانفاقية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2001-2012)

في إطار البرامج الاتفاقية العامة تم وضع مجموعة من الإجراءات الداعمة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن إنجازها فيما يلي:

1- 2001:

➤ إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات (ANDI) بموجب المرسوم رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بترقية الاستثمارات،

➤ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01/18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001،

➤ وضع بروتوكول اتفاق بشأن ترقية الوساطة المالية المشتركة بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية (BNA, BADR, CPA, CNMA, BDL)، وقد وقعا الطرفان على البروتوكول في 23 ديسمبر 2001.

2- 2002:

➤ إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 الصادر في 11 نوفمبر 2002 تطبيقاً للمادة 14 من القانون رقم 01-18، وانطلق نشاطه الفعلي في مارس 2004 برأسمال قدره 30 مليار دج، كما تم تدعيمه في إطار قانون المالية لسنة 2009 بغلاف مالي يقدر بـ 10 ملايين دج.

3- 2003:<sup>xx</sup>

➤ إنشاء مشاتل للمؤسسات، بهدف احتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة لتخطي الصعوبات التي تواجهها في مرحلة انطلاقها،

➤ إنشاء مراكز التسهيل، وهي مكلفة بتبسيط الإجراءات الإدارية أمام حامل المبادرات،

➤ إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة، وكذا إنشاء المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف ترقية التشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات المهنية من جهة، والسلطات العمومية من جهة أخرى،

➤ إحداث المديرية الولائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى كل ولايات الوطن.

4- 2004:

➤ تقرّر في شهر جانفي 2004 إنشاء صندوق رأسمال المخاطر، ورأسمال قدره 3.5 مليار دج؛

➤ إنشاء صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(CGCI-PME) بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 افريل 2004، إلا أنه بدأ نشاطه الفعلي في السداسي الثاني لعام 2006، وهو عبارة عن شركة ذات أسهم، وأسمائها قدره 30 مليار دينار. وقد تم استحداث هذه الأداة المالية لتشجيع البنوك على المساهمة بقدر أكبر في تمويل الاستثمار، وذلك من خلال ضمان الصندوق تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والموجهة لتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسات وتوسيعها،<sup>xxi</sup>

➤ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، كهيئة ذات طابع خاص يُتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، مهمتها تنفيذ التوجهات العامة لبرامج الحكومة في مجال محاربة البطالة والفقر، وتدعيم أصحاب المبادرات الفردية ومساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص؛<sup>xxii</sup>

➤ إنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22 جانفي 2004، حيث يضمن هذا الصندوق للبنوك تعويض نسبة 85% من الديون المستحقة وفوائدها في حالة فشل المشروعات الممولة التي تتراوح كلفتها بين 100000 و400000 دج.<sup>xxiii</sup>

5 - 2005:

➤ إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 05-165 بتاريخ 3 ماي 2005، وذلك في إطار التكفل بمتابعة تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أعدته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

6 - 2007:

➤ انطلاق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة

➤ إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF)، وقد اندرج إنشائها ضمن النشاطات المنجزة في إطار آلية ترقية الاستثمار، وإحدى توصيات التشخيص المتعلق بإستراتيجية العقار الصناعي الذي تم مناقشته في فيفري 2007، وذلك بعد أن حُلت لجان الدعم المحلية لترقية الاستثمار (CALPI) المنشأة سنة 1994، والتي لم تؤدي الدور المنوط بها، والمتمثل أساساً في توفير قطع الأراضي الخاصة بالمشاريع الاستثمارية.

7 - 2008: تعزيز المعلومة الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير جسور الترابط مع المنظومات الاعلامية للقطاعات الوزارية الأخرى.

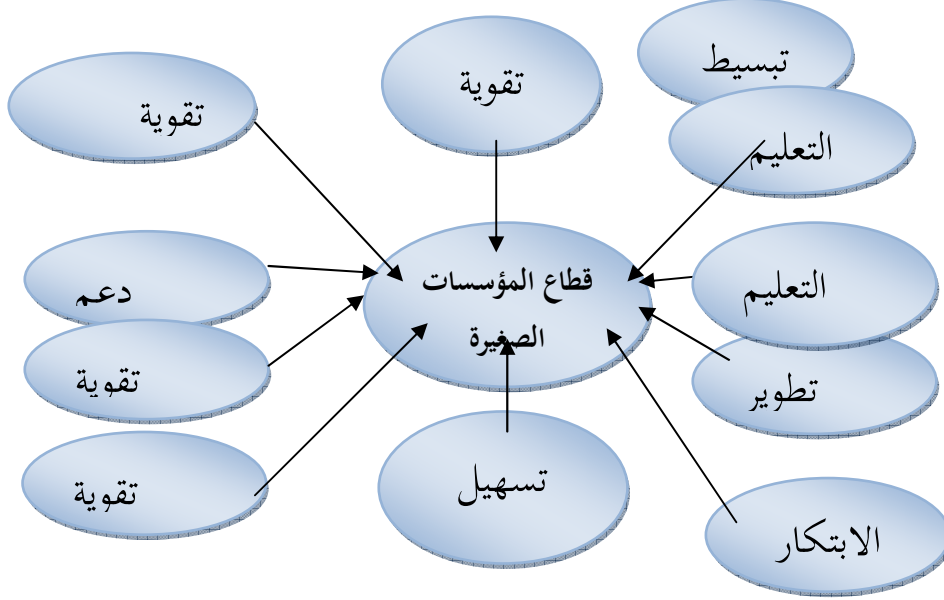
8 - 2009: تنظيم أول طبعة للجائزة الوطنية للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.<sup>xxiv</sup>

9 - 2010:

➤ إعادة بعث البرنامج الوطني لتأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث خصص لذلك غلاف مالي قدره 386 مليار دينار، بهدف تأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة في افق 2014.<sup>xxv</sup>

- تم في إطار البرنامج الخماسي تخصيص ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال انشاء مناطق صناعية.
- إضافة إلى هذا فقد تجسد اهتمام البرنامج الخماسي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعمه في العديد من المجالات يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 03: مجال اهتمام البرنامج الخماسي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: معطى الله ويزازي، البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر، مداخله ضمن فعاليات المنتدى الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، المنعقد في 11-12 مارس 2013، بجامعة سطيف 1، الجزائر ص 23.

لقد كان لهذه الإجراءات والقوانين أثرها البارز في تطوير نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تفعيل دورها في الاقتصاد الجزائري من حيث مساهمتها في كل من القيمة المضافة، والناتج الداخلي الخام، إضافة إلى مساهمتها في التشغيل.

#### 1- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

للقوف بشكل أوضح على مستوى تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل برامج الإنفاق العمومية تم إدراج الإحصاءات المعبر عنها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 06: تطور نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001-2012)

دراسة تقييمية لأنبار برامج الإنفاق العام على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المجموع	صناعات تقليدية	عمومية	خاصة	المؤسسة السنوات
245358	64677	788	179893	2001
261863	71523	788	189552	2002
288587	79850	788	207949	2003
312959	86732	778	225449	2004
342788	96072	874	245842	2005
376767	106222	739	269806	2006
410959	116347	666	293946	2007
519526	126887	626	392013	2008
625069	169080	591	455398	2009
619072	-	557	618515	2010
659309	146881	572	511856	2011
711832	160764	557	550511	2012
466474	96087	-231	370618	التطور 12/01

المصدر : **Bulletin d'information** : Ministère de PME/PMI et de l'artisanat, **économique**, N°10 et N°12 et N°22, pour les années 2006 et 2007, 2012 , Alger, p p7-10.

\*: معطى الله ويزازي، مرجع سبق ذكره، ص 10، 18، 25.

بالنظر إلى واقع الأرقام المعروضة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن تعداد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف زيادة جد هام، وذلك بانتقال عدد مؤسساته من 245358 مؤسسة سنة 2001 إلى 711832 مؤسسة سنة 2012، مسجلاً نمواً قدره 190.12% أي ما يعادل 466474 مؤسسة صغيرة ومتوسطة. ويُعتبر هذا التطور نتيجة منطقية لمجموع الإجراءات والقوانين التي حملتها البرامج الانفاقية العامة

## 2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل البرامج الانفاقية:

إن التطور في تعداد القطاع قد رافقه أيضاً تطور في مساهمته في الاقتصاد الوطني، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض المتغيرات الاقتصادية خلال

الفترة (2001-2012)

المجموع	القيمة المضافة		الناتج الداخلي الخام			التشغيل			المساهمة السنوات	
	عمومية	خاصة	المجموع	عمومية	خاصة	المجموع	صناعات تقليدية	عمومية		خاصة
1745.5	258.7	1486.8	2041.7	481.5	1560.2	737062	158758	74763	503541	2001
1872.09	286.79	1585.3	2184.1	505	1679.1	684341	71523	74763	538055	2002

العدد: 11- المجلد 02-2014

375

مجلة الاقتصاد الجديد

2096.96	312.47	1784.49	2434.8	550.6	1884.2	705000	79850	74764	550386	2003
2383.71	344.87	2038.84	2745.4	598.65	2146.75	838504	173 920	71 826	592 758	2004
2607.10	367.54	2239.56	3015.5	651.0	2364.5	1157856	192 744	76 283	888829	2005
3007.54	401.86	2605.68	3444.11	704.05	2740.06	1252707	213 044	61 661	978002	2006
3406.93	420.86	2986.07	3903.63	749.86	3153.77	1355399	233 270	57 146	1064983	2007
3782.06	418.9	3363.16	4237.92	3551.33	3551.33	1540209	254350	52786	1233073	2008
4386.55	432.05	3954.50	4978.82	816.80	4162.02	1756964	341883	51635	1363444	2009
4791.32	340.56	4450.76	5509.21	827.53	4681.68	1625686	-	48656	1577030	2010
-	-	-	-	-	-	1724197	-	48086	1676111	2011
-	-	-	-	-	-	1848117	-	47375	1800742	2012

المصدر: معطى الله ويزازي، مرجع سبق ذكره، ص 10، 11، 18، 19، 26.

من تحليل الجدول أعلاه يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

هناك نقلة كبيرة لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أشكالها في عالم الشغل، حيث ساهمت هذه المؤسسات سنة 2012 في تشغيل أكثر من ضعف ما تم توظيفه عام 2001، وذلك بمقدار تطور قيمته 1111055 منصب شغل خلال 12 سنة.

يتضح من الجدول أعلاه، أن القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح يساهم بصورة محسوسة وبنسب عالية في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، حيث وصلت مساهمته سنة 2010 إلى 5509.21 مليار دج من إجمالي الناتج الداخلي الخام، وهذا بعد أن كانت تُقدَّر مساهمته بـ 2041.7 مليار دج سنة 2001، محققاً بذلك تطوراً مقداره 3467.51 مليار دج. ويعود هذا التطور إلى التحسن والارتفاع في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تنشط على مستوى الساحة.

تمكّنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المساهمة بنسبة متزايدة في إنتاج القيمة المضافة، حيث انتقلت مساهمته من 1745.5 مليار دج سنة 2001، إلى أكثر من 4791.32 مليار دج سنة 2010.

#### خاتمة:

من خلال ما تم استعراضه في هذه الورقة البحثية يمكننا أن نستنتج أن الجزائر في سبيل دعمها لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت بإتباع سياسية انفاقية توسعية ترجمتها من خلال رصد مبالغ مالية هامة ضمن مجموعة من البرامج التنموية التي شرعت في تنفيذها بداية من سنة 2001، وقد انعكس هذا الأمر بشكل إيجابي على وتيرة نمو نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما انعكس على تطور مساهمتها في بعض المؤشرات الاقتصادية لاسيما منها المساهمة في توفير مناصب العمل، وفي خلق القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام.

ولكن بالرغم من هذا يبقى أثر هذه البرامج متواضعا مقارنة مع المبالغ المالية الهائلة التي رصدت لها، حيث لا يزال هذا قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محاطاً بسياج من الإشكاليات والمعوقات التي تحول دون نموه وتطوره؛ إضافة إلى أن بنية الاقتصاد الوطني لا تزال قائمة بشكل أساسي على عائدات قطاع المحروقات.

- <sup>i</sup> ينون أمال، كحيلية أمال، تقييم أثار برامج الاستثمار العام على قطاع الموارد المائية في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات المنتدى الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، المنعقد في 11-12 مارس 2013، بجامعة سطيف 1، الجزائر، ص 13-14.
- <sup>ii</sup> بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف - دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010، ص 145.
- <sup>iii</sup> محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، الجزائر، 2012، ص 147.
- <sup>iv</sup> عماري عمار، محمادي وليد، أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات المنتدى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، المنعقد في 11-12 مارس 2013، بجامعة سطيف 1، الجزائر، ص 7-8.
- <sup>v</sup> محمد مسعي، مرجع سبق ذكره، ص 147.
- <sup>vi</sup> بالرقى التيجاني، تقييم أثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2004، مداخلة ضمن فعاليات المنتدى الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، المنعقد في 11-12 مارس 2013، بجامعة سطيف 1، الجزائر، ص 14.
- <sup>vii</sup> ينون أمال، كحيلية أمال، مرجع سبق ذكره، ص 17.
- <sup>viii</sup> محمد مسعي، مرجع سبق ذكره، ص 147.
- <sup>ix</sup> عماري عمار، محمادي وليد، مرجع سبق ذكره، ص 10.
- <sup>x</sup> المؤرخ في 03 أبريل 1996 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على أنحاكل مؤسسة تضم أقل من 96/280/ce يعرف القانون رقم (، أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليون وحدة نقد أوروبية، والتي 250ECU أجزءا، ورقم أعمالها أقل من 40 مليون وحدة نقد أوروبية) لا تكون مملوكة بنسبة 25% من قبل مؤسسة أخرى لا تنطبق عليها هذه المعايير (عدد العمال، رقم الأعمال، الاستقلالية).
- <sup>xi</sup> L'article 4 de La loi n°01-18 correspondant au 12 Décembre 2001, portant loi d'orientation sur la promotion de la petite et moyenne entreprise (PME), journal officiel n° 77, Alger, 15 Décembre 2001, p5.
- <sup>xii</sup> كساب علي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وتأهيلها، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، المنعقدة خلال الفترة 25-28 ماي 2003، بجامعة فرحات عباس، سطيف، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، الجزائر، 2004، ص 50.
- <sup>xiii</sup> حفيف فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 11.
- <sup>xiv</sup> تقرير حول تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر "إطار سياسي عام وخطة عمل"، أوت وزارة المالية المصرية، [http://www.sme.gov.eg/arabic/publications\\_ara.htm](http://www.sme.gov.eg/arabic/publications_ara.htm)، ص 16، وثيقة منشورة على الرابط الإلكتروني، تم التحميل بتاريخ 15 جوان 2008.
- <sup>xv</sup> نفس المرجع أعلاه، ص 49.
- <sup>xvi</sup> Ministère de PME/PMI et de l'artisanat, Bulletin d'information statistique de la pme, N°22, Alger, 2012, p14.

xvii حفيف فوزية، مرجع سبق ذكره، ص12.

xviii Bulletin d'information économique N°12, op.cit, p21.

xix لزهرة قواسمية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الإنشاء إلى التنافسية، مجلة المختار، الجزائر، العدد (15)، 2006، ص54.

xx طبائية سليمة، عناني ساسية، أثار البرامج الاستثمارية على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي (2001-2014)، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، المنعقد في 11-12 مارس 2013، بجامعة سطيف 1، الجزائر، ص7.

xxi حفيف فوزية، مرجع سبق ذكره، ص ص 104-105.

xxii محمد قرقب، عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج و أجهزة التشغيل بالجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الندوة الإقليمية حول دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب، المنعقدة خلال الفترة 11-13 جويلية 2005، طرابلس، ليبيا، ص17.

xxiii Les articles 3 et 4 de Décret exécutif n° 04-16 correspondant au 22 janvier 2004, portant création et fixant le statut du fonds de garantie mutuelle des micro-crédits, journal officiel n°6, Alger, 25janvier 2004, p13.

xxiv طبائية سليمة وعناني ساسية، مرجع سبق ذكره، ص 8.

xxv رزيقة غراب، أثار البرامج الاستثمارية على نمو وتطوير المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، المنعقد في 11-12 مارس 2013، بجامعة سطيف 1، الجزائر، ص 9-10.